

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢١٥

الثلاثاء، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد بلوك	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا –كوادرا
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاتشكو

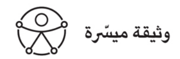
جدول الأعمال

الحالة في الصومال

1808555 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/257، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٠٨ (٢٠١٨).

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف لي أن أتكلم أمام مجلس الأمن اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه بشكل كامل.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سلفكم، الممثل الدائم للكويت، على عمله الممتاز في شهر شباط/فبراير.

وأعرب عن تقديري للدعوة التي وجهها لي المجلس، ويسرني أن أكون حاضرا هنا لأشهد اتخاذ هذا القرار الهام للغاية ٢٤٠٨ (٢٠١٨)، الذي أعتقد أنه يوفر المساعدة الضرورية للحكومة، وييسر سياساتها لتطوير الصومال في مجالات الشمول السياسي، والحوكمة، والتنمية الاقتصادية، والأمن، من بين مجالات أخرى.

ونرحب باتخاذ مشروع القرار بالإجماع، ونقدر دعم الدول الأعضاء في المجلس ومشاركتها البناءة في الالتزام بدعم الصومال والجهود التي تبذلها حكومة بلدي للتصدي للتحديات المعقدة الكثيرة التي تواجهها. على الرغم من أن هناك اختلافات وفوارق طفيفة في كيفية تقييم أعضاء المجلس للحالة الراهنة، فإننا متحدون في التسليم بالدور الهام الذي ستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع به في مجال تعزيز السلام والاستقرار في الصومال.

وأعتقد أن القرار الذي اتخذ هذا الصباح سيكفل أن دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتحديدا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، للصومال فعالا حقا. ونحن على ثقة أيضا بأن مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل والشركاء الآخرين المنخرطين في تنمية مستقبل الصومال سيلتزمون بالمبدأ الذي أعربوا عنه بوضوح، وهو أن جهود إعادة الإعمار الوطنية الحالية التي ننخرط فيها في الجمهورية الصومالية يجب أن يتولى الصوماليون زمامها وينبغي أن ينظر إليها على هذا النحو.

بيد أننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الملاحظات التي يدلي بها كبار المسؤولين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بشكل دوري في المؤتمرات وتتضمن تصريحات بشأن المسائل السياسية في الصومال تكون أحيانا خاطئة. ونشعر بمزيد من القلق إزاء الآثار السلبية لتلك البيانات في مجلس الأمن وفي الصومال. يجب ألا يصرف هذا انتباه أعضاء المجلس عن التحديات والمشاكل على أرض الواقع. وبناء عليه، نحث بقوة قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على أن تظل ملتزمة بالاضطلاع بمهامها، على النحو المبين في ولاية البعثة، وأن تمتنع عن إثارة الاتجاهات السياسية التي يمكن أن تضر بجهودنا الحالية في العملية السياسية التي تقودها الحكومة وكذلك بالسلام والاستقرار السياسي في الصومال.

وستواصل الحكومة الصومالية السعي من أجل تحقيق الوحدة والعمل على تعزيز الحوار البناء من أجل تسوية القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وكافة السلطات الإقليمية. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتغاضى عن أي قرارات غير دستورية تتخذها السلطات الإقليمية، بما في ذلك في المنطقة الشمالية الغربية من الصومال – صوماليلاند – نظرا لأن هذه الإجراءات قد تقوض وحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه التي يكفلها دستورنا.

في ذلك الصدد، وإذ نسعى إلى الحفاظ على وحدة الصومال أرضا وشعبا، فقد صوت برلماننا بالإجماع برفض اتفاقية شركة موانئ دبي العالمية ومقرها الإمارات العربية المتحدة المبرمة مع السلطة الإقليمية لصوماليلاند وبإلزام حكومة الصومال باتخاذ تدابير لتأمين وحدة وسيادة الصومال بموجب المادة ١ من دستورنا. وإضافة إلى ذلك، قبل عامين، وقعت الإمارات العربية المتحدة اتفاقا مع السلطات الإقليمية لصوماليلاند بإنشاء قاعدة عسكرية في بربرة، من دون موافقة الحكومة الاتحادية الصومالية. ويؤكد فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في تقريره السنوي الأخير (S/2017/924) أن تشييد المرافق الجديدة يجري حاليا. كما يذكر فريق الرصد أن إنشاء قاعدة عسكرية أجنبية في بربرة، بما ينطوي على نقل عتاد عسكري إلى الإقليم، سوف يشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال.

وهذه الإجراءات من جانب الإمارات العربية المتحدة في الصومال تمثل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقواعد العلاقات الدولية والتعاون الدولي. لذلك تدعو حكومة الصومال الاتحادية مجلس الأمن إلى اتخاذ الخطوات اللازمة، وفقا لولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين ووضع حد لتلك الأعمال وكفالة تنفيذ قراره بشأن الصومال. وتدين حكومة الصومال الاتحادية بشدة هذه الانتهاكات الصارخة وتعيد التأكيد على أنها ستتخذ التدابير الضرورية للتعامل معها انطلاقا من مسؤوليتها الرئيسية للدفاع عن حرمة سيادة ووحدة الصومال وفقا للدستور الصومالي والقانون والمعاهدات الدولية.

ولا يسعني أن أختتم ملاحظاتي من دون الإعراب مرة أخرى عن امتنان شعب وحكومة جمهورية الصومال الاتحادية للمجلس على استمرار دعم الأمم المتحدة للحفاظ على سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية وضمان سلامه واستقراره السياسي.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.